مكتبة المنيرة
قسم الدوريات

حولية

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

العدد الثامن
١٤٠٥ هجرية - ١٩٨٥ ميلادية

أهمية زراعة الحمضيات في اقتصاد الضفة الغربية

الدكتور بسام أحمد النصر
مدرس بقسم الجغرافية

المقدمة :

يشكل القطاع الزراعي العمود الفقري لاقتصاد «الضفة الغربية» حيث يساهم بحوالي ٢ر٤١٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مصدر دخل لحوالي ٧٠٪ من سكانها[١] ، كما أن نسبة مساهمته في الانتاج الكلي الزراعي للضفة والأردن وصلت إلى ٥٠٪ تقريباً[٢]. ولكن هذا الوضع لم يكتب له الاستمرار حيث تأثر سلبياً بالاحتلال الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧م .

فقد تراجع هذا القطاع ليصبح غير قادر على تنمية وتطوير نفسه نتيجة للسياسة الاسرائيلية الموجهة وما نجم عنها من تغيرات وتحولات في العلاقات

---

(١) عادل سماره ، « اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع » ، منشورات دار المفتاح ، الضفة الغربية ، ١٩٧٩م ، ص ٣٠ .

(٢) عيسى عبد الحميد ، « ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة»، مركز البحوث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ٦٩ .

الاجتماعية والاقتصادية ، فقد شرع المزارعون في أهمال مزارعهم كلياً أو جزئياً وأخذوا يبحثون عن أعمال أخرى تكفل لهم دخلا يستطيعون به مجابهة الارتفاع المتواصل في مستويات المعيشة .

إن هذه الأوضاع قد دفعت البعض للعمل في اسرائيل واتجه البعض الآخر إلى الأردن ، وبذلك تكون قد حققت إسرائيل ماترمى إليه من تفريغ الضفة من سكانها الفسطينيين الاصليين والتعويض عنهم بمستوطنات يهودية دخيلة على المنطقة . وكنتيجة طبيعية تناقصت أهمية الزراعة بتناقص أعداد العاملين بها ولما أصابها من أهمال .

إن هذه الدراسة هي محاولة من المحاولات لابراز ماطرأ على القطاع الزراعي من آثار سلبية منذ الاحتلال الاسرائيلي . وسيكون التأكيد منصبا على زراعة الحمضيات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الزراعي في المنطقة . ودراسة من هذا النوع لابد أن تغطي وتحلل الصعوبات والمشاكل التي اعترضت وتعترض تطور وتنمية هذا المحصول والمسببات التي أوصلته إلى ماهو عليه حالياً والكيفية التي تعالج به تلك الصعوبات والمشاكل .

وقد اعتمدت في هذا البحث على قراءات نظرية ودراسات ميدانية . فالى جانب ماحصلت عليه من معرفة علمية من المصادر المختلفة ، فقد قمت باستجواب مايقرب من ١٠٠ مزارع تشكل الحمضيات اهتمامهم الأساسي . وكان الاستجواب يغطي مساحات المزارع وتاريخها وأصناف الحمضيات فيها و أساليب الزراعة والمشاكل التي تواجهها . ولاستكمال الصورة رأيت من الضرورة أن أستعين بالدوائر والمكاتب الزراعية الرسمية للحصول على البيانات والاحصاءات المتاحة .

وتبلغ مساحة منطقة البحث « الضفة الغربية » (انظر الخارطة رقم ١) مايقرب من ٦٠٧٨ كيلومترا مربعاً ، وهي بكاملها تخضع حالياً لنير الاستعمار الصهيوني . أما سكانها فيربون على ٧٠٠ ألف نسمة[١] ، ومعدل المواليد بينهم حوالي ٤٥ بالألف في حين أن معدل الوفيات لايتجاوز ١٤ بالألف ، وبهذا يكون النمو السنوي للسكان في حدود ٣١ بالألف . وبقسمة السكان على المساحة نحصل على كثافة عامة للسكان هي في حدود ١١٥ نسمة للكيلومتر المربع الواحد . وبهذا فان الضفة تعتبر من مناطق الوطن العربي ذات الكثافة العالية[٢] .

الواقع الزراعي في الضفة الغربية

من الطبيعي أن يواصل سكان الضفة الغربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مهنتهم الأساسية وهي الزراعة وذلك لأن قطاعها يشكل أهم القطاعات الاقتصادية ، ويليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة[٣] .

ويعمل في قطاع الزراعة في الضفة الغربية حوالي ٣٠٨٠٠ عامل يشكلون

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفة ، « الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونية » ، القدس ١٩٨٠م ، ص ١٣٠ .

(٢) د . حسن الخياط ، « الوطن العربي ـ دراسة في السكان والارض والغذاء » ، مستخرج من حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، قطر العدد الثاني ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، ص ٢٠ .

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، « الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨م ـ ١٩٧٣م » معهد البحوث والدراسات العربية ، الجزء الثاني ١٩٧٥م . ص ٤٦٨ .

مايقرب من ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة[١]، وانه يشكل مصدر دخل لما يقرب من ٧٠٪ من السكان ويساهم بمقدار ٤١٪ من الناتج المحلي .

وتتباين مناطق الضفة الغربية من حيث جغرافيتها الطبيعية من تضاريس ومناخ وتربة . وهذا التباين كفيل بأن يخلق تنوعاً كبيراً في المحاصيل الزراعية بحيث أمكن تميز أربعة أقاليم زراعية (خارطة رقم ٢) هي كالاتي :

١ ـ الاقليم شبه الساحلي . ٢ ـ اقليم جبال فلسطين الوسطى .

٣ ـ اقليم المنحدرات (السفوح) الشرقية .

٤ ـ اقليم وادي الاردن الجنوبي (الأغوار)

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة حوالي ١ر٦٦١ مليون دونم ، وهي تمثل مايقرب من ٢٧٪ من المساحة العامة[٢] . ومن المساحة المزروعة هناك ٧٨٠٦٧ دونم تزرع ريا والمساحة الباقية تعتمد على المطر . أما المساحة البور فتبلغ حوالي ٧٢٨٦٠٠ دونم في حين تقدر المساحات غير القابلة للزراعة بحوالي ٣ر٢٨٠ مليون دونم وهناك ٤٠٨٠٨٣ دونم غير مبينة [٣].

وتقسم الاراضي المزروعة حسب نوع المحصول الى مايلي :

١ ـ المحاصيل الحقلية : وتحتل مساحة ٥٥٤٠٠٠ دونم وتشمل حوالي ١٦ صنفا أهمها القمح والشعير والبقوليات والتبغ وبعض المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس والسمسم .

---

(١) مؤسسة صامد ، صامد الاقتصادي ، مجلة شهرية ، السنة الخامسة ، العدد ٤٤ ، تموز (آب) ، عمان ، ١٩٨٣م ، ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨ .

٢ ـ الخضروات : وتحتل مساحة ٨٦٥٠٠ دونم ويزرع منها حوالي ٣٣ صنفا مقسمة إلى صيفية كالبذنجان والباميا والفلفل والخيار والطماطم ، وشتوية كالملفوف والقرنبيط والبازيلاء والفاصوليا والفول والسبانخ والطماطم .

٣ ـ الأشجار المثمرة : وتحتل مساحة ٩٧٣٢٥٠ دونم ، ويزرع منها حوالي ٢٢ صنفاً كالزيتون والحمضيات والعنب والموز واللوز والتين والبرقوق والمشمش ويحتل الزيتون المرتبة الأولى من حيث الأهمية الانتاجية وتغطي أشجاره حوالي ٧٣٪ من المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة . أما أشجار الحمضيات فتحتل المرتبة الثانية بعد الزيتون من حيث الأهمية الانتاجية . ولأهمية هذا المحصول أي الحمضيات ، رأيت أن أشبعه بحثا في هذه الدراسة .

* * * * *

الحمضيـــات

جغرافية المنطقة ومدى استجابتها لزراعة الحمضيات

بلا شك ان العوامل البيئية من تضاريس وطقس ومناخ وتربة ومياه من جهة والعوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية من جهة أخرى هما اللتان تشتركان في تقدير نجاح أو فشل زراعة المحصول النباتي وكذلك نوعية هذا المحصول وكثافته . ولابد هنا من استعراض وتحليل تأثير هذه العوامل البيئية ومقارنتها بمتطلبات أو شروط نجاح زراعة الحمضيات حتى يتسنى لنا معرفة مدى تجاوبها لزراعة هذا المحصول .

تحليل تأثير العوامل البيئية ومقارنتها بشروط نجاح زراعة الحمضيات :

إن تأثير التضاريس (انظر الخارطة رقم ٣) من ناحية ان انخفاض درجة الحرارة درجة مئوية واحدة كلما ارتفعنا ١٥٠م لايشكل سلبية على زراعة الحمضيات ، فبالرغم من أنه ثبت ان بعض أصناف الحمضيات (بعض أصناف الليمون) تموت اوراقها ودوابرها الثمرية عند درجة حرارة ـ٧°م وتموت الشجرة كلياً عند درجة حرارة ـ ١١°م[1] ، الا أنه مهما انخفضت درجة الحرارة في منطقة البحث فانها لاتصل لدرجة االتجمد وان وصلت فانها لاتطول .

أما تأثير التضاريس من ناحية انحدارها ووعورة المسالك فإن الاقليم (١) (شبه الساحلي) والاقليم (٤) (وادي الأردن الجنوبي) عبارة عن سهول ولا يشكلان سلبية على زراعة الحمضيات . أما الاقليم (٢) (جبال فلسطين

---

(١) د . هشام قطنا ، « انتاج الفواكه وتخزينها » ، دمشق ، ١٩٧١م ، ص ٣٥٢ .

الوسطى) (باستثناء الوادي المحصور بين جبلي عيبال وجرزيم في نابلس والأراضي المستوية الصغيرة المساحة في رام الله والخليل) وكذلك الاقليم (٣) (المنحدرات الشرقية) فانهما لايستطيعان الاحتفاظ بالرطوبة التي يشترط توفرها لنجاح زراعة الحمضيات ، ومن ناحية اخرى تعد الحمضيات من المحاصيل النباتية التي تتطلب الخدمة والعناية باستمرار معظم أيام السنة وهذا يصعب تنفيذه على مثل هذه التضاريس ، فلذلك يقوم المزارعون هنا (بعد اقامة المصاطب في بعض الاحيان) بزراعة الزيتون لانه لايتطلب العناية والرعاية كثيراً كالحمضيات ، ولزيادة تأكيد عدم صلاحيته هذين الاقليمين (باستثناء الأجزاء المشار اليها في الاقليم (٢) تحتوي التربة على كميات كبيرة من الكلس متراكمة قرب السطح وتؤدي إلى اصفرار أوراق أشجار الحمضيات ، ومعنى ذلك ضعف الاشجار وقلة انتاجها .

وهكذا يمكن القول بأن هذه التضاريس تسمح بزراعة الحمضيات في الاقليم (١) والاقليم (٤) والاجزاء المشار اليها من الاقليم (٢) فقط ولكنها لاتسمح بزراعتها في بقية الاقاليم فلذلك فسوف تستثنى من تحليل أثر بقية العوامل عليها .

ولنحلل الان **أثر عوامل المناخ** ، بالنسبة للمناخ فان الامطار (انظر الخارطة ٤) التي تسقط على هذه الاقاليم بسبب هبوب الرياح الغربية الجنوبية والغربية الرطبة غير كافية ، وذلك أن مايتطلبه دونم واحد حمضيات من مياه الري حوالي ١١٠٠م٣(*) طول العام ولكن ماتعطيه مياه الامطار لايفي الا بحوالي نصف هذا المتطلب كما هي الحال في الاقليم (١) والاقليم (٢) أو حتى

(*) هذه الكمية ليست ثابتة وإنما تتوقف على الظروف البيئية وطريقة الري المستعملة وطور نمو النبات . . . الخ .

١/٨ هذا المتطلب كما هي الحال في الاقليم (٤) ، ومن ناحية اخرى فإن هذه الامطار تسقط في فصل الشتاء في الفترة من أوائل أكتوبر (تشرين أول) ولغاية منتصف مارس (آذار) تقريباً أما بقية الأشهر فتكون جافة فلذلك لابد من تزويد أشجار الحميضيات بكميات المياه اللازمة في هذه الأشهر الجافة وهذا ميسور في منطقة البحث وذلك باستخراج المياه الجوفية بواسطة الآبار الارتوازية وهي متوفرة بكميات تقدر بحوالي ٧٠٠ مليون م^{٣} سنوياً ، والذي سوف نتطرق له فيما بعد ، أو الاعتماد على مياه نهر الاردن كما هي الحال في الاقليم (٤) . من الجدير بالذكر أن مياه الامطار المذكورة أعلاه ذات أثر ايجابي كبير على أشجار الحمضيات لانها تدفع اشجار الحمضيات للازهار في فصل الربيع كما أن لها دوراً كبيراً في تمديد فترة حياة الاعضاء الانثوية في الزهرة من ٣ أيام إلى ١٢ يوم تقريباً مما يعطي فرصة كبيرة لسقوط حبوب اللقاح عليها واتمام عملية التلقيح . ومن الجدير بالذكر ان المزارعين يقومون بتربية النحل فيما بين أشجار الحمضيات للرفع من كفاءة عملية التلقيح .

أما بالنسبة لدرجات الحرارة فيبلغ متوسطها في الاقليم (١) ٢٦م° ، ٥ر١٢م° في الصيف والشتاء على التوالي . اما الاقليم (٢) فمتوسطها ٥ر٨م° ، ٢٢م° في الشتاء والصيف ، أما الاقليم (٤) فمتوسطها ١٤م° ، ٣٠م° في الشتاء والصيف ويعتبر معدل درجات الحرارة هذه ملائمًا لزراعة الحمضيات ، والواقع ان درجات الحرارة في منطقة البحث تعتبر مثالية تقريباً لمتطلبات الحمضيات فعلى سبيل المثال تتراوح درجة الحرارة في منطقة البحث في فصل الربيع من ١٦ ـ ٢٠م° والدرجات المثلى لعملية تزهير الحمضيات من ١٥ ـ ١٨م°[١] . ويقوم بعض المزارعون بزراعة مصدات الرياح حول بساتين

(١) د . هشام قطنا ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

الحمضيات للحد من تأثير هبوب الرياح الجافة الصحراوية التي تهب من مايو (آيار) - يونيو (حزيران) والتي يطلق عليها محلياً اسم رياح السلوق .

أثر صفاء السماء وسطوع الشمس معظم أيام السنة . الواقع ان الحمضيات تنسب الى نباتات النهار القصير ويمكن ان تصبح من نباتات النهار الطويل اذا قدمت لها العناية اللازمة من حيث التربة والتسميد والري . وتتطلب الحمضيات ألا تقل نسبة الاضاءة عن ٧٠٪ في فترة تكوين الازهار وعقد ونمو الثمار[1] التي تبدأ من مارس/ ابريل ، وبالفعل تكون سماء منطقة البحث في هذه الفترة صافية ، ومن ناحية اخرى ان ضوء الشمس يساعد على اعطاء اللون الطبيعي لثمار الحمضيات وان له تأثير ايجابي على نسبة السكر/ الحمض أثناء فترة نضج الثمار .

وهكذا يمكن القول ان المناخ والمياه الجوفية المتوفرة تسمحان كذلك بزراعة الحمضيات في الاقليم (١) والاقليم (٤) والاجزاء المشار اليها في الاقليم(٢)

أما بالنسبة لتأثير التربة على زراعة الحمضيات في هذه الاقاليم ، فان سمكها ملائم بما فيه الكفاية لتعمق وتغلغل جذور الحمضيات حيث ان الحمضيات تتطلب أن يكون سمك التربة متراً واحد أو اكثر كما ان خلو تربة هذه الاقاليم من الاملاح وكونها مزيجية وصرفها الجيد وتفاعلها الحامضي (الرقم الهيدروجيني PH = ٧ تقريباً) من أهم متطلبات زراعة الحمضيات . ولكن تربة هذه المناطق فقيرة بالمواد العضوية التي تعمل على تحسين خواص التربة الطبيعية فهي تمنع تماسكها في كتل وتحسن تهويتها وهذه الصفات من متطلبات أشجار الحمضيات . فلذلك يقوم المزارعون في هذه الاقاليم باضافة

(١) المرجع السابق ص ٣٥٣ .

بقايا المحاصيل النباتية ومتبقيات الحيوانات والمنازل الى التربة لتحسين خواصها . كما أن اضافة هذه المواد العضوية والمداومة على تزويد اشجار الحمضيات بمياه الري سيقلل كثيراً من سلبية المواد الكلسية المتراكمة بالقرب من السطح في الاجزاء المشار اليها في الاقليم(٢)

وهكذا يمكن القول ان التربة تسمح كذلك بزراعة الحمضيات في الاقليم (١) والاقليم (٤) والأجزاء المشار اليها في الاقليم (٢) .

وبناء على هذا التحليل نستخلص ان العوامل البيئية من تضاريس وعناصر طقس ومناخ ومياه وتربة تسمح بالاجماع بزراعة الحمضيات في الاقليم (١) أي الاقليم شبه الساحلي ، والاقليم (٤) أي اقليم وادي الاردن الجنوبي والاقليم (٢) أي اقليم جبال فلسطين الوسطى (الاجزاء المشار اليها) فقط ولكن هذه العوامل البيئية لاتسمح بزراعة الحمضيات في الاقليم (٣) أي اقليم المنحدرات الشرقية ولا الاقليم (٢) باستثناء الاجزاء المشار اليها . والجدول رقم (١) يبين تركيز زراعة الحمضيات في هذه الاقاليم والمساحة المزروعة في كل لواء .

جدول رقم (١)

الاقاليم والمساحة المزروعة بالحمضيات في الالوية

الاقـليم	الالوية	المساحة/دونم	٪من المساحة الكلية
شبه الساحلي	طولكرم	١٧٠٠٣	
	جنين	٢٧٤٦	٧٨ر٠٣
جبال فلسطين الوسطى	نابلس	١٥٤٤	
	رام الله	٢٠٧	٧ر٢٧
	الخليل	٩٠	٧ر٢٧
وادي الاردن الجنوبي	اريحا	٣٧٢١	١٤ر٧٠
المجمـــــــوع		٢٥٣١١	٪١٠٠

التوســـع في زراعة الحمضيات :

والى جانب هذه الظروف الطبيعية يوجد الاستعداد والخبرة لدى مزارعي الضفة الغربية ، تلك الخبرة التي ورثوها أبا عن جد ، فقد أعطوا أهمية خاصة لزراعة الحمضيات لتعويض ماسلب منهم في عام ١٩٤٨م . وبالفعل فقد حظيت زراعة الحمضيات باهتمام كبير من جهود ونفقات المزارعين الخاصة فازدادت المساحة المزروعة بالحمضيات وزاد الانتاج وأصبح الدخل من الحمضيات يشكل حوالى ١٤٪ من جملة الدخل الزراعي من المحاصيل النباتية واحتلت الحمضيات المرتبة الثانية بعد الزيتون من حيث الأهمية الانتاجية بالرغم من أن المساحة التي تغطيها أشجار الحمضيات حوالي ٦ر٢٪ فقط من مجموع المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة والجدول رقم (٢) يبين مدى التوسع في زراعة الحمضيات في الاقاليم المذكورة اعلاه من عام ١٩٥٢ - ١٩٧٩م

■■■■■

جدول رقم (٢)

التوسع في زراعة الحمضيات

السنة	المساحة/دونم	٪للمعدل السنوي للزيادة أو النقصان
١٩٥٢	٥٩١	
١٩٥٤	٥٨٢	- ٠ر٧٦٪
١٩٥٥	٥٣٣	- ٨ر٤٪
١٩٥٧	١٤٣٦	+ ٨٤ر٧٪
١٩٦٧	٢٠٠٠٠	+ ١٢٩ر٢٦٪
١٩٦٨	٢٠٠٠٠	صفر
١٩٦٩	٢٢٠٠٠	+ ٥٪
١٩٧٩	٢٥٣١١	+ ٥ر١٪

المصدر . الاردن ـ النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٧م

عنان العامري . مرجع سابق ـ للسنوات ٦٧ ـ ١٩٦٩م ، ص ٥٦ .

مكتب الزراعة في قلقيلية ـ لسنة ١٩٧٩م .

ويوضح هذا الجدول بأن المساحة المزروعة بالحمضيات لم تزداد منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٥م بل العكس تناقصت هذه المساحة . والحقيقة انه كان هناك زيادة فعلية في المساحة المزروعة ولكن قامت اسرائيل وسيطرت على أرض جديدة كان من ضمنها بعض مزارع الحمضيات ، وكذلك هجرة بعض المزارعين وتركهم لمزارعهم حيث أصابها الجفاف . ومن عام ١٩٥٥م ولغاية عام ١٩٥٧م ازدادت المساحة المزروعة بمعدل ٨٤ر٧٪ في العام الواحد أما السنوات العشر التي تلت ذلك أي حتى عام ١٩٦٧م سجلت زيادة في المساحة المزروعة بمعدل ١٢٩ر٢٦٪ في العام الواحد . أما في عام ١٩٦٨م فلم يكن هناك أي زيادة في المساحة المزروعة ، ربما يكون سبب ذلك عدم اتضاح الرؤ ية وعدم اطمئنان المواطنين على مصيرهم بعد حرب حزيران ١٩٦٧م فلذلك أوقفوا نشاطاتهم الزراعية والعمرانية وغيرها ، بينما في عام ١٩٦٩م سجلت زيادة بمعدل ٥٪ ، أما السنوات العشر التالية أي حتى عام ١٩٧٩م فقد سجلت زيادة في المساحة المزروعةبمعدل ١ر٥٪ في العام الواحد .

ويلاحظ ان معدل الزيادة في المساحة المزروعة أخذت تتناقص مع بداية عام ١٩٦٨م وذلك بسبب ظروف الاحتلال . . وسوف نتطرق له بالتفصيل .

أصناف الحمضيات :

تختلف أصناف ومساحات الحمضيات المزروعة في منطقة البحث لاعتبارات مختلفة من أهمها بصدد الموضوع :

١ - تأثير الظروف البيئية التي تؤثر في غزارة ونوعية الانتاج .

٢ - ذوق المستهلك الذي يؤثر على اقباله لشراء صنف دون الأخر .

٣ - موعد نضوج الاصناف ومدى تحمل ثمارها لاعمال التسويق كالنقل والخزن .

والواقع هناك اعتبارات اخرى مثل تكلفة انشاء وزراعة دونم واحد من أصناف الحمضيات ولكن الفروق في التكاليف بسيطة .

والجدول رقم (٣) يبين الانواع والأصناف والمساحة المزروعة بالحمضيات ومعدل انتاج الدونم حسب احصائية عام ١٩٧٩م .

جدول رقم (٣)

الأنواع واصنافها والمساحة المزروعة ومعدل الانتاج من الحمضيات

النـــوع	الصـــنف	المساحة/دونم	معدل الانتاج كغم/دونم
البرتقال Citrus sinensis	فالنسيا	٧٠٧١	٤٦٨٧
	الشموطي	٧٠٠٢	٣٤٤٥
الليمون Citrus limona	اضاليا (ليمون حامض)	٢٩٩٥	٤٠٧٥
اليوسفي Citrus reticulatm	كليمانتين	٤١٠٠	٣٠١٤
	مندلينا	١٣٢١	٣٨٤٨
الكريب فروت Citrus paradisi	مارش وتريومف	٩٧	٣٨٦٦
حمضيات اخرى	يافاوي ، سكري ، أبوصرة	٢٧٢٥	٣٥٨٥
المجمـــــــــوع		٢٥٣١١	٣٦٤٥ر٧

المصدر : مكتب الزراعة في طولكرم ـ عام ١٩٨٠م .

ويلاحظ من هذا الجدول أن برتقال الفلنسيا يحتل المركز الأول من ناحية المساحة المزروعة ومعدل انتاج الدونم الواحد ويرجع ذلك إلى كثرة اقبال الناس على شراء ثمار هذا الصنف بسبب طعمه وقلة سمك قشرة الثمرة فأكثر المزارعين من زراعته ومن ناحية اخرى ان موعد نضج هذا المحصول متأخر حيث يتواجد في الاسواق في فترة آذار ـ نيسان حيث تكون غالبية أصناف الحمضيات الاخرى قد انتهى موسم اثمارها علاوة على ذلك أن ثمار هذا الصنف تحتمل النقل والخزن . اما احتلاله للمركز الأول لمعدل الانتاج فيرجع الى ملائمته للظروف البيئية وتجاوبه مع الخدمات الزراعية اكثر من بقية الاصناف ومن المحتمل أن يكون هطول الامطار ومياه الري قد رسبت كميات من الكلس الموجودة في التربة الى الطبقات السفلى منها وبذلك انخفض الرقم الهيدروجيني أي انخفض الـ PH عن ٧ وهذه الحموضة المنخفضة نسبياً (٥ر٥ ـ ٥ر٦) تلائم هذا الصنف أكثر من بقية الاصناف .

أما الشموطي فيحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة والواقع انه لاتوجد أسباب تختلف عن تلك الاسباب المذكورة اعلاه وربما كان ترتيبه للدرجة الثانية بعد الفلنسيا يعود الى كبر سمك قشرة ثماره نسبياً على حساب حجم ووزن اللب مما يجعل المستهلك يفضل الصنف الأول عليه .

أما الليمون فيحتل المركز الثاني من ناحية الانتاج والسبب الرئيسي في ذلك أن اشجارها تعطي انتاجاً من ثمار الليمون أكثر من مرتين في العام الواحد وذلك في اواخر الصيف وفي الخريف وقد تجمع في أوقات أخرى من السنة وهي أقل نضجاً .

أما الكليمانتين والمندلينا فان عليهما طلبا كبيراً من المستهلك ومن ميزاتهما

النضوج المبكر (ديسمبر/ يناير) وبالتالي تكون أسعارهما مرتفعة ، أما سبب عدم التوسع في زراعتهما اكثر مما هي عليه فانهما لايحتملان النقل والخزن بطبيعتهما واضعين في الحسبان عدم توفر طرق المواصلات المناسبة وعدم وجود مخازن في منطقة البحث ، ومن ناحية أخرى ان جني ثمارهما يحتاج إلى دقة كبيرة حيث تجني الثمرة بجزء من عنقها بواسطة المقص وبالتالي تتطلب عمالة كثيرة .

أما الكريب فروت فان مساحته تحتل المرتبة الأخيرة بسبب عدم اقبال المستهلك على شراء ثماره بسبب وجود الطعم المر في ثمارة ، ولكن هذه الثمار تصلح للعصير ونظراً لعدم وجود أي مصنع عصير للحمضيات في منطقة البحث ظلت المساحة المزروعة بهذا الصنف محدودة .

ومن الجدير بالذكر انه في عام ١٩٧٨م أنشأ المواطنون مصنعاً لتشميع الحمضيات بالقرب من مدينة قلقيلية وهو المصنع الوحيد من نوعه وذلك لفرز ثمار الحمضيات حسب حجمها وتغليفها بطبقة رقيقة من الشمع تحميها من الآفات وتمنع فقدان الرطوبة منها وبالتالي تكسبها صفات تسويقية جيدة . ويدفع المزارع ٠٫٠٦ دينار اردني لتشميع صندوق حمضيات معدل وزنه ١٦كغم .

انتـاج الحمضـــــيات :

يشهد انتاج الحمضيات تزايداً مستمراً عاماً بعد عام . والجدول رقم (٤) يبين تطور حجم انتاج الحمضيات للفترة من ٦٨/٦٧ - ١٩٧٩/٧٨م .

وعند مقارنة هذا الجدول بالجدول رقم (٢) الذي يبين التوسع في المساحة المزروعة بالحمضيات يلاحظ ان تزايد حجم الانتاج يفوق معدل التوسع في

المساحة المزروعة . والواقع ان هذا ناجم عن زيادة انتاج شجرة الحمضيات كلما تقدمت في السن حيث انها تبدأ بالانتاج عند عمر ٣ ـ ٤ سنوات ثم يزداد إنتاجها عاماً بعد عام إلى عمر ٣٥ سنة ، وعندئذ يبدأ بالتناقص[١] .

وتباع منتوجات الحمضيات من المزارعين الى تجار الحمضيات في الضفة الغربية بطريقة مايسمى « البيع بالضمان » حيث يتعاقد كلا الطرفين على البيع والشراء والثمار مازالت في مرحلة العقد وفي بعض الحالات لاتزال ازهاراً . وكثيراً مايكون المزارع مظلوماً في اتفاق البيع ، ذلك ان سعر البيع يكون مبنياً على تخمين التاجر ولكن المزارع مجبور على هذه الخطوة بسبب حاجته الى المال في هذه الفترة من السنة .

وقبل حرب حزيران عام ١٩٦٧م كانت أسواق الدول العربية وخصوصاً الخليجية وسوريا واسواق ايران مفتوحة لتصدير هذه الحمضيات إليها ، ولكن بعد ذلك وضعت الاردن قيوداً على السلع المصدرة من الضفة الغربية إليها (عبر الجسور المفتوحة) خوفاً من تسرب السلع الاسرائيلية الى الأسواق العربية ، وبالنسبة للحمضيات فقد سمح لكل مزارع من الضفة الغربية بتصدير ٢ طن فقط من ثمار الحمضيات الى الاردن وذلك عن كل دونم واحد مزروع بالحمضيات(*) مع اظهار شهادة مصدقة من المجلس البلدي أو البلدية والمعتمد الزراعي في الضفة الغربية ، تثبت أن هذه الحمضيات من

---

(١) د . هشام قطنا ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(*) تخضع بقية المنتوجات الزراعية لنفس القيود ، وعلى سبيل المثال الطماطم ، حيث لاتسمح الاردن بأن يصدر اليها اكثر من ١ر٥ طن عن كل دونم يزرع بالطماطم في الضفة الغربية .

جدول رقم (٤)

تطور حجم انتاج الحمضيات للفترة ٦٧/٦٨ - ٧٨/ ١٩٧٩م
مقدراً بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج	السنة	الانتاج	السنة	الانتاج
٦٨/٦٧	٣٠	٧٢/٧١	٤٦ر٧	٧٦/٧٥	٧٤ر١
٦٩/٦٨	٣٥ر٢	٧٣/٧٢	٥٨ر٦	٧٧/٧٦	٧٦
٧٠/٦٩	٣٨	٧٤/٧٣	٦١ر٥	٧٨/٧٧	٨٣
٧١/٧٠	٣٨	٧٥/٧٤	٦٣ر٨	٧٩/٧٨	٩٢

المصدر : مجمع من :

١ ـ Statistical Abstract of Israel,1972, P. 664.

بالنسبة للسنوات ٦٧/٦٨ ـ ٦٩/٧٠

٢ ـ مؤسسة صامد ، مرجع سابق ، ص٣١ .

بالنسبة للسنوات ٧٠/٧١ ـ ٧٦/٧٧

٣ ـ مكتب الزراعة في طولكرم . بالنسبة للسنوات ٧٧/٧٨ ـ ٧٨/١٩٧٩م .

* * * * *

انتاج المزارع وهذا يعني على سبيل المثال انه سمح بتصدير ٥٠٦٢٢ طن حمضيات من الضفة الغربية الى الاردن في عام ١٩٧٩ ، أما الباقي فانه يصرف في اسواق منطقة البحث .

ان قيمة الدخل من الحمضيات التي تباع في اسواق منطقة البحث متذبذب وذلك نتيجة التغير في السعر ومثال ذلك ارتفاع سعر طن الحمضيات من ٣٤ر٤٨ دينار اردني في عام ١٩٦٨/٦٧م إلى ٣٧ر٤٣ دينار اردني في عام ١٩٦٩/٦٨م ثم انخفاضه الى ٢٤ر١٧ دينار اردني في عام ١٩٧٠/٦٩م ، فلذلك بلغت قيمة الدخل من هذه الحمضيات ١ر٠٣٤ ، ١ر٣٢ ، ٠ر٩٢١ مليون دينار اردني على التوالي[1] .

ويلاحظ انه على الرغم من ان انتاج عام ١٩٧٠/٦٩م من الحمضيات اكثر من انتاج عام ١٩٦٩/٦٨م كما هو مبين في الجدول اعلاه الا ان قيمة الدخل اقل ، هذا علاوة على هبوط قيمة الليرة الاسرائيلية باستمرار .

اذن فالزيادة في الانتاج لم يرافقها زيادة في الدخل ، وقد تكررت هذه الحالة في السنوات التي تلت ، ولم يقتصر هذا الامر على مزارعي الحمضيات وانما على كافة مزارعي الاشجار المثمرة والخضروات والمحاصيل الحقلية ، واصيب المزارعون بخيبة الامل وكانت هذه النتيجة الناجمة اساساً عن السياسة المرسومة لاحتلال الاسرائيلي بمثابة الضربة الاولى نحو انهيار القطاع الزراعي ، كما نجم عن هذه السياسة تغيرات واضحة في تركيبة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً القطاع الزراعي وهو أهم القطاعات الاقتصادية في

(١) عنان العامري ، « التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني » ١٩٠٠ - ١٩٧٠ » ، بحث احصائي - القدس ، ١٩٨٠م ، ص ٤٦ .

منطقة البحث ، حيث يقابل هذا القطاع مشاكل وصعوبات تقف حجر عثرة أمام تقدمه وتطوره .

المشاكل والصعوبات

ان المشاكل والصعوبات التي تعترض تطور وتقدم القطاع الزراعي ليس في منطقة البحث فحسب وإنما في كثير من دول العالم . ناجمة عن عامل أو مجموعة من العوامل المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض فتزيد الأمور تعقيداً ، ومن هذه العوامل ما هو ناجم عن عوامل طبيعية ، والمتعلقة بالمناخ أو التربة أو المياه . . الخ ، ومنها ماهو ناتج عن « عوامل بشرية » سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، ومنها ماهو ناتج عن « طبيعة الزراعة » لكونها مهنة محفوفة بالمخاطر لكبر حجم انتاج المحاصيل مقارنة بعوائدها ، ولمتطلبات نضج ثمارها ، والفترة التي تحتاجها بعض المحاصيل لبدأ انتاجها الاقتصادي . . . الخ . وفيما يلي تحليل للمشاكل والصعوبات في منطقة البحث ؛

١ ـ انخفاض ربحية الأراضي المزروعة بالحمضيات :

تشير دراسة الجدوى الاقتصادية[1] لزراعة الحمضيات لعام ١٩٨٠م في الضفة الغربية بأن مزارع الحمضيات يحقق ربحاً مقداره ٤٨ر٦٥٪ من قيمة الانتاج البالغة ١٣٤ر٠٦ دينار اردني للدونم الواحد وذلك كمتوسط لاصناف الحمضيات المزروعة . وهذا يعني أن متوسط الربح من دونم واحد هو ٦٥ر٢١ دينار اردني . واذا أخذنا بعين الاعتبار صغر مساحة الحيازة الزراعية

---

(١) مكتب الزراعة في طولكرم ـ ١٩٨٠م .

في الضفة الغربية لاتضحت لنا المشكلة اذ أن نسبة عدد الحيازات التي أقل من ١٠ دونم تشكل ٨ر٤٩٪ من النسبة الكلية لعدد الحيازات في الضفة الغربية[1]. وبذلك فان الدخل السنوي من أي من هذه الحيازات المزروعة سيكون ٢١ر٦٥×١٠= ١ر٦٥٢ دينار اردني في العام وبالتالي فان معدل الدخل الشهري سيكون ١ر٦٥٢÷١٢= ٣٤ر٥٤ دينار اردني ، وإذا قورن هذا الدخل بالدخل الذي يمكن لأي عامل تحصيله من قطاع الصناعة أو الزراعة أو البناء في اسرائيل والبالغ ٣٠٧ر. دينار اردني في الساعة لهذا الاخير أي حوالي ١٣ر٦٦ دينار اردني في الشهر (على أساس ٢٧ يوم عمل بواقع ٨ ساعات يومياً) واضعين في الاعتبار غلاء المعيشة المتصاعد وصعوبة وتأخر وصول الحوالات المالية من أبناء الضفة الغربية العاملين في دول الخليج إلى ذويهم في منطقة البحث . بدأ هؤلاء المزارعون اصحاب الحيازات الصغيرة المساحة في اهمال مزارعهم والتوجه للعمل في اسرائيل في المهن المذكورة أعلاه .

وبالرغم من أن الفرق بين الدخل من هذه الحيازات الزراعية وما يمكن للعامل تحصيلة في اسرائيل ليس بكثير ، ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن أسعار عناصر الانتاج في تزايد مستمر كل عام ، أما قيمة الانتاج من الحمضيات فانها لا ترتفع بنفس هذه النسب وتكون المحصلة النهائية لحمل عبء هذه التكاليف على عاتق المزارعين مما يقلل من صافي أرباحهم .

٢ ـ تناقص عدد الايدي العاملة في الزراعة بشكل مضطرد :

بسبب إغراءات الاجور المرتفعة نسبياً التي بامكان العامل أن يحصل عليها في اسرائيل وانخفاض قيمة الدخل من الحيازات الزراعية كما لاحظنا أعلاه بدأ

(١) عادل سماره ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

المزارعون وغيرهم من العمال بالعمل في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية وأخذ مجموع العاملين بالقطاع الزراعي في الضفة الغربية يتناقص تدريجياً ، ولم يقترن هذا التناقص بزيادة الايدي العاملة في القطاعات الانتاجية الاخرى في الضفة وإنما ارتفعت نسبة العاملين في اسرائيل . والجدول رقم (٥) يوضح تناقص عدد مجموع العاملين في الضفة الغربية وكذلك تناقص نسبة العاملين منهم في القطاع الزراعي ما بين عام ١٩٧٠ - ١٨٧٧م .

ومما يلفت النظر أن عام ١٩٧٤م شهد زيادة مفاجئة في مجموع العاملين مقدارها نحو ٨ر١٠ ألف عامل ، ويرجع ذلك إلى سببين وهما : توفر شواغر في اسرائيل بسبب استعدعائها لاحتياطها من الجيش على أثر حرب اكتوبر ١٩٧٣م حيث اتجه للعمل في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية في هذا العام حوالي ٧ر٣ ألف عامل كما اتجه في عام ١٩٧٤م حوالي ٦ر٣ ألف عامل زيادة عما كان عليه عددهم في أعوام ٧٢ ، ١٩٧٣م والسبب الأخر هو انخفاض نسبة المبالغ التي تصل إلى الضفة الغربية عن طريق الاردن وذلك بسبب فرض اسرائيل قيود ومراقبة مشددة على المبالغ التي تصل لسكان الضفة الغربية بحجة انها اموال لاسر وأبناء الشهداء أو لدعم المجالس البلدية وحقيقة الامر ان كثيراً من هذه الاموال من تحويلات أبناء الضفة العاملين في الخارج ، وقد أدت هذه القيود الى حرمان كثير من العائلات التي تعتمد على تحويلات ابنائها في الخارج مما دفع الكثير من أبناء المدارس وحتى دون السن القانونية للعمل لترك مدارسهم والبحث عن عمل .

□

جدول رقم (٥)

مجموع العاملين في الضفة الغربية والعاملين منهم في القطاع الزراعي

السنة	مجموع العاملين (بالالاف)	العاملين في الضفة		العاملين في اسرائيل	
		مجموع العاملين (بالالاف)	٪ للعاملين في الزراعة	مجموع العاملين (بالالاف)	٪ للعاملين في الزراعة
١٩٧٠	١١٤ر٤	٩٩ر٨	٤٢ر٥	١٤ر٦	١٧ر٧
١٩٧١	١١٦ر٨	٩١ر٢	٤٠ر٢	٢٥ر٦	١٢ر٩
١٩٧٢	١٢٥ر٢	٩٠ر٣	٣٨ر٠	٣٤ر٩	١٢ر٣
١٩٧٣	١٢٦ر٤	٨٧ر٨	٣٤ر٢	٣٨ر٦	٨ر٨
١٩٧٤	١٣٧ر٢	٩٥ر٠	٣٧ر٩	٤٢ر٢	١٠ر٦
١٩٧٥	١٣٢ر٣	٩١ر٩	٣٤ر٦	٤٠ر٤	١٠ر٩
١٩٧٦	١٢٩ر٧	٩٢ر٦	٣٣ر٩	٣٧ر١	١٢ر٢
١٩٧٧	١٢٧ر٣	٩١ر٨	٣٣ر٥	٣٥ر٥	١٠ر٥

المصدر : ١ ـ سمية فرحات ، « زيتون فلسطين ومشكلاته » ، مكتب الوثائق والابحاث ، جامعة بيرزيت ، رام الله ، ص ٦٩ (العمود ١ ـ ٥)

2. Central Bureau Staistical Abstract of Statistics of Israel No. 23,1972 Jerusalem P. 726

(العمود ٦)

وتحاول السلطات الاسرائيلية أن تخفي ظاهرة تناقص أعداد العمال الذين يعملون في الضفة الغربية بقولها أن هذا التناقص جاء نتيجة لاختفاء البطالة المقنعة التي كانت سائدة في الضفة الغربية . والحقيقة أن هذا التناقص جاء نتيجة لمصادرة مساحات واسعة من أراضي المواطنين من ضمنها أراضي زراعية وكذلك نتيجة للغلاء المتصاعد الذي دفع العمال لترك أعمالهم الزراعية وترك مزارعهم بور والبحث عن موارد رزق جديدة . وهاتان الحقيقتان معا أدتا الى انخفاض مساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية ، فبعد أن كانت المساحة المزروعة تشكل ٩ر٣٦٪[١] من المساحة الكلية للضفة الغربية في عام ١٩٦٨/٦٧م انخفضت الى ٢ر٣٣٪[٢] في عام ١٩٧٤ ثم انخفضت إلى ٩ر٣٠٪[٣] في عام ١٩٧٦م ثم إلى ٣ر٢٧٪[٤] في عام ١٩٧٨م .

٣ ـ الهجرة الداخلية والخارجية :

نتيجة لذلك ـ ولعوامل أخرى ـ تدهورت الاحوال الاقتصادية وأخذت الضفة الغربية تعمل كمنطقة طاردة للسكان وبذلك أخذت هذه المشكلة أبعاداً جديدة خطيرة ، لم يقتصر الامر على تناقص للايدي العاملة في الزراعة فحسب ، فقد اضطر كثير من هؤلاء العمال العاملين في اسرائيل أن يهاجروا (هجرة داخلية) ، ويسكنوا بالقرب من مناطق عملهم الجديدة وبذلك بدأت القرية كوحدة انتاجية اساسية في الريف الفلسطيني تنحل وتنخرط في سوق العمل المأجور في اسرائيل . كما أن هؤلاء العمال يقومون بملء الفراغ الذي

---

(١) ، (٢) مؤسسة صامد ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٣) موشيه ليفي ، تقرير رئيس شعبة التخطيط ـ مكتب ضابط الزراعة بالمناطق المحتلة عام ١٩٧٦م .

(٤) مؤسسة صامد ، مرجع سابق ، ص ٧ .

يصيب كثيراً من المؤسسات الاقتصادية في اسرائيل حيث أنها تستدعى أبنائها كلما شنت حرباً على الدول العربية[1] .

ومن ناحية اخرى هناك ظاهرة الهجرة الخارجية وهي هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الاردن ومنها الى بلدان عربية وغيرعربية . ويقدر هؤلاء المهاجرين بما معدله حوالي ١٥ ألف نسمة في كل عام خلال النصف الأخير من السبعينيات ، ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن الزيادة الطبيعية تصل إلى ٣١ في الألف الا أن الزيادة الفعلية في سكان الضفة الغربية لاتزيد عن ٨ في الالف ، لأن نسبة الهجرة تصل إلى ٢٣ في الالف[2] . وهذه الظاهرة خطيرة جداً لأن هجرة هؤلاء المواطنين يفسح المجال لاحلال يهود مهاجرين محلهم .

٤ ـ مصادرة الاراضي :

قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة الكثير من الاراضي منذ الأشهر الاولى للاحتلال في حزيران ١٩٦٧م ، وقد بلغت مساحة الاراضي التي استولت عليها اسرائيل في الضفة الغربية حوالي ١ر٤٥٠ مليون دونم منها ٢٠ ألف في منطقة اللطرون ، والقدس و ٣٥٠ ألف دونم ما بين أراضي أميرية وأراضي وقف وأراضي متروكة وأراضي الموات(*) و ٤٠٠ ألف دونم أملاك

---

(١) ترجمة علي خليل حمد وآخرون ، « دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي » ، منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية ، القدس ١٩٨٠ .

(٢) عبد الرحمن أبو عرفه ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(*) تندرج الاراضي في فلسطين تحت واحد من الأنواع الخمسة الرئيسية التالية : الاراضي المملوكة والاميرية والوقف والمتروكة والموات . راجع د . عادل حسن غنيم « القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين العالميتين » ، القاهرة ١٩٨٠م ، ص ١٠١ ـ ١٠٣ .

الغائبين و ٦٨٠ ألف دونم معسكرات الجيش والشرطة الاردنية التي اعتبرتها سلطات الاحتلال ارثا لها[١] .

وتقوم اسرائيل بمصادرة هذه الاراضي لاقامة المستوطنات عليها لتقطين المهاجرين اليهود ، الامر الذي سيغير من تركيبه السكان في الضفة الغربية وتضييق الطرق على السكان الفلسطينيين بمنافستهم في مصادر الثروات الطبيعية .

وتقوم اسرائيل بمصادرة الاراضي بناءاً على قوانين تقوم بسنها وتعديلها حسب ماتطلبه الظروف عن طريق مايسمى « بالكنيست » ، والقوانين التي يشرعها على نوعين[٢] :

١ ـ مشاريع قوانين .　　٢ ـ القوانين الاساسية .

ومن هذه القوانين مايلي :

قانون المناطق المغلقة ، قانون مناطق الأمن ، قانون استملاك الاراضي ، قانون اجراءات تسوية الأراضي ، قانون الاراضي البور ، قانون املاك الغائبين ، قانون التصرف وقانون ضريبة الاملاك المعدل ، وقانون استملاك اراضي البدو .

ولا تفوت اسرائيل أي فرصة مهما بلغت ضآلتها ولا تترك أي وسيلة للتلاعب في القوانين في سبيل السيطرة على كل شبر من الضفة الغربية حيث ان

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفه ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

كل هذه القوانين تستهدف السيطرة على أراضي المواطنين العرب الفلسطينيين .

٥ ـ التقيد والاستيلاء على مصادر المياه :

تبلغ نسبة مساحة الاراضي التي تعتمد على مياه الري في الضفة الغربية حوالي ٧ر٤٪ من مجموع المساحة المزروعة وهي نسبة منخفضة اذا ماقورنت بالمساحة المروية في اسرائيل[١] أو العراق[٢] أو لبنان[٣] أو سوريا[٤] حيث تبلغ ٥٢٪ ، ٥ر٧٣٪ ، ١٩٪ و ١٠٪ على التوالي .

واذا علمنا أن كمية الامطار التي تسقط سنوياً فوق الضفة الغربية تقدر بحوالي ٧٠٠مليون م٣ يتسرب منها إلى خزانات المياه الباطنية حوالي ٥٠٠ مليون م٣ والكميات الباقية تجري عبر الوديان نحو المنحدرات الشرقية والغربية كما يستغل قسم منها مباشرة عن طريق المحاصيل الزراعية[٥] لادركنا ان انخفاض نسبة الاراضي المروية لاترجع الى قلة وجود المياه اللازمة للري وانما ترجع الى عدم استغلال هذه المياه بسبب عدم توفر رءوس الأموال اللازمة والخبرة اللازمة لحفر الابار الارتوازية واقامة شبكات ري وصرف حالها في ذلك حال سائر معظم الدول النامية .

ولا يستهلك من كميات المياه المذكورة أعلاه سوى ٩٠ ـ ١٢٠ مليون م٣ سنوياً منها حوالي ٨٢ مليون م٣ للاغراض الزراعية وحوالي ٧ مليون م٣

---

(١) عبد الرحمن ابو عرفة ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٢) ، (٣) ، (٤) د . محمود ابو العلا ، جغرافية العالم الاسلامي ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٨١م ، ص ٢٢٠ .

(٥) عبد الرحمن ابو عرفة ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

للاستهلاك المدني أما الاستهلاك للصناعة فان كميته لاتكاد تذكر . ويستخرج حوالي ٣٠٪ من هذه الكميات بواسطة الابار الارتوازية و ٧٠٪ تتدفق من الينابيع .

ومنذ عام ١٩٦٧م لم تزدد كميات المياه المستغلة في ري المزروعات ولم يتم حفر أية بئر جديدة من أجل الاغراض الزراعية حيث ان السياسة الاسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية تقتضي بمنع حفر أي بئر جديدة للاغراض الزراعية من قبل سكان الضفة الغربية بالرغم من أنه سمح للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية بحفر ١٧ بئراً في منطقة الاغوار حتى عام ١٩٧٧م ، وقد أدى حفر هذه الابار ذات قوة الضخ العالية إلى حدوث اضرار بالغة لمصادر المياه التي يعتمد عليها مزارعوا الأغوار حيث انخفضت قوة تدفق الينابيع ونضبت بعض الابار مما أدى الى جفاف ٥٠٠ دونم من الحمضيات والفواكه والموز وهي المصدر المعيشي لقرية العوجا التي تقع على بعد ١٠ كم شمال مدينة اريحا[١] ، ومن ناحية اخرى اقلع كثير من مزارعي الأغوار عن زراعة الخضروات لانها تتطلب كمية كبيرة من مياه الرى . والجدول رقم (٦) يبين مقارنة بين انتاجية الابار الارتوازية العربية وابار المستوطنات الاسرائيلية[٢] في الأغوار :

---

(١) عادل سماره ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧ ، ٥٨ ،

جدول رقم (٦)

مقارنة انتاجية الابار الارتوازية وكمية المياه المضخوخة لعام ١٩٧٧م

الابار في الاغوار	العدد	كمية المياه بالاف م٣	معدل انتاج البئر الواحد بالالف م٣
الابار العربية	٩٦	٩٩٣٣ر٤	١٠٣ر٤٧
الابار الاسرائيلية	١٧	١٤١٤٤ر٨	٨٣٢ر٠٤

المصدر : مؤسسة صامد ، ص ١٧

ويلاحظ من الجدول ان معدل انتاج البئر الواحد من آبار المستوطنات الاسرائيلية يعادل أكثر من ٨ أمثال انتاج البئر الواحد من الابار العربية . وقد اتخذت اسرائيل عدة اجراءات من شأنها احكام السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية منها مصادرة بعض الآبار وازالة ١٤٠ مضخة مياه من منطقة داميه على نهر الاردن واجبار المزارعين على تركيب عدادات على مصادر المياه تحدد كمية المياه المستخرجة بموجب تراخيص خاصة(*) . ولم تعد هذه السياسة

(*) لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع راجع عبد الرحمن ابو عرفه ، مرجع سابق ص ١٢٧ ، ١٢٨

الاسرائيلية خافية على احد فهي تهدف إلى مايلي[1] :

١ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستمرار تسرب المياه الجوفية والسطحية من منحدرات الضفة الغربية الى السهول الساحلية في اسرائيل (انظر الخارطة رقم (٥) .

٢ ـ السيطرة على موارد المياه والاستيلاء على الاراضي بقصد عدم توفير الحد الادنى من المقومات الاقتصادية لأي كيان فلسطيني وطني يؤسس في المستقبل .

٦ ـ دمج اسواق الضفة الغربية وتبعية اقتصادها لاقتصاد اسرائيل :

ولقد وجدت اسرائيل في الضفة الغربية السوق المناسب لتصرف منتوجاتها حيث تحقق اسرائيل فائضاً اقتصادياً في تعاملها الاقتصادي مع المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وخصوصاً في عام ١٩٧٣م حيث تبأت المناطق المحتلة الدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية في قيمة الصادرات اليها من اسرائيل حيث بلغت هذه الصادرات ٢٦٧و١٨٩ مليون دولار امريكي للاولى والثانية في عام ١٩٧٣ [2].

ومن هذا المنطلق فانه من صالح اسرائيل ابقاء هذا الوضع الاقتصادي عما هو عليه دون تغير ، فلذلك فانها تقوم دائمًا باحباط أي محاولة للاستقلال باقتصاد الضفة الغربية بمنع اقامة أي مشروع مهما كان نوعه وتتبع في ذلك عدة وسائل منها تقليل اذونات الاستيراد وفرض الضرائب بالعملة الصعبة تصل إلى ٥٠٪ من قيمة السلع المستوردة .

---

(١) مؤسسة صامد ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) عادل سماره ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

ومن ناحية اخرى ان منتوجات المستوطنات الاسرائيلية الزراعية مجهزة برأس مال اعلى وقروض أقل فوائد وتكنيك أرقى فلذلك فانها تنافس بشدة منتوجات الضفة الغربية الزراعية .

وتمنع اسرائيل تصدير منتوجات الضفة الغربية عن طريق موانئها البحرية أو الجوية وانما يسمح بتصديرها فقط إلى الاردن عن طريق الجسور التي تربط الاردن بالضفة الغربية والتي تتعرض للاغلاق كلما حدثت اشتباكات عسكرية ، وينعكس هذا سلبياً على المنتوجات الزراعية المعدة للتصدير وخصوصاً اذا كانت لا تحتمل النقل والخزن .

كما قامت اسرائيل باستيراد زيت عباد الشمس وزيت الذرة وزيت الزيتون الاسباني مما أدى الى تكدس وانخفاض سعر زيت زيتون الضفة الغربية .

وتتحكم اسرائيل احياناً في منتوجات الضفة الغربية الزراعية وذلك بتوجيه عملية تسويق هذه المنتوجات لصالحها ومثال ذلك أن اجبرت منطقة اريحا على بيع منتوجاتها (خضروات وحمضيات)(*) الى شركة اسرائيلية احتكارية بعد أن فرضت السعر على المزارعين وكانت هذه الشركة قد تعاقدت مع دول السوق الاوروبية المشتركة(١) .

وفي نهاية المطاف نلاحظ أن كل هذه الضغوط تؤدي إلى تنفير الفلسطينيين من مزاولة مهنتهم الزراعية .

(*) ان حمضيات هذه المنطقة تنضج مبكراً بحوالي ٣ أسابيع قبل حمضيات بقية اجزاء فلسطين .

(١) عادل سماره ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

والواقع أنه من اكثر الأمور خطورة والتي نجمت عن سياسة دمج الاقتصاد هو تجانس أسعار المواد الاستهلاكية في اسرائيل والضفة الغربية . ولكن اذا نظرنا الى الدخل فاننا نلاحظ بأن الفرد الاسرائيلي يزيد دخله عن دخل الفرد في الضفة الغربية بواقع ٤٠ ـ ٥٠٪ عند مقارنة دخلهما لنفس المهنة ، وفوق ذلك فان الاسعار ترتفع بشكل كبير حيث ارتفعت أسعار عام ١٩٧٥م حوالي ٣٦٧ر٤٪ عند مقارنتها بأسعار سنة الأساس ١٠٠٪ لسنة ١٩٦٨م[1] . والمشكلة انه لا يصاحب هذه الزيادة في الاسعار زيادة في الدخل أو الاجر .

وفي كثير من الاحيان يضطر رب الاسرة الى التوقف عن تعليم احد اولاده حتى يعمل ويساعده في تحقيق دخل كاف للاسرة ، وفي بعض الاحيان تضطر هذه الاسرة إلى الهجرة الى الاردن وربما منها الى احد الدول العربية .

٧ ـ فقر قطاع الخدمات الزراعية ويتمثل ذلك فيما يلي :

أ ـ في كثير من الاحيان عدم توفر طرق معبدة بين أماكن انتاج المحاصيل الزراعية (المزارع) وخصوصا المناطق الجبلية التي تزرع كروم ، العنب ، الزيتون ، اللوزيات . . . الخ والطرق الرئيسية المؤدية الى أسواق الاستهلاك المحلية مما يجبر المزارعين على استعمال الحيوانات كوسيلة نقل مما يؤثر على نوعية هذه الثمار ويؤدي بالتالي الى انخفاض اسعارها وقلة العائد منها ، ويؤدي من ناحية اخرى إلى عدم امكانية ادخال الميكنة الزراعية إلى مثل هذه المزارع بسبب عدم صلاحية هذه الطرق .

ب ـ عدم وجود تسهيلات بنكية للتسليف الزراعي : لقد اغلقت البنوك

---

(١) حسين أبو النمل «الضفة والقطاع بين الدمج والالحاق بيروت ، شباط ١٩٧٨ ص ١٠١ .

الاردنية والبريطانية أبوابها في المناطق المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧م مما شل حركة التعاملات البنكية والاقتصادية .

وبعد الاحتلال بأشهر فتحت سلطات الاحتلال فروعا لبنوكها في الضفة الغربية حيث وصل عددها الى ١٦ فرعاً لغاية عام ١٩٧٢م .

وقد كانت نسبة الفوائد التي تتقاضاها البنوك الاردنية قبل الحرب ٩ ٪ ولكن سلطات الاحتلال رفعت نسبة الفوائد الى ٢٤٪ وهذا وحده كفيل بعرقلة أية عملية بنكية تهدف الحصول على قرض[١] .

وإذا اخذنا مهنة الزراعة في الحسبان لوجدنا أنها مهنة محفوفة بالاخطار لاسباب خارجة عن سيطرة الانسان نفسه وعلى سبيل المثال تأثير الظروف المناخية على كمية ونوعية المنتوجات الزراعية وكذلك طول الفترة التي يبدأ عندها الانتاج الاقتصادي للاشجار الثمرية كالحمضيات ، فلذلك فان المزارع لايقدم على الاقتراض لعدم اطمئنانه لنجاح زراعته وتحقيق الربح علاوة على دفع ٢٤٪ فوائد للبنك .

وهكذا لايجد المزارع مصدراً مادياً يستعين به لشراء عناصر الانتاج كالبذور والاسمدة والمبيدات الكيماوية . . الخ . وتكون النتيجة كما سبق ذكره اما اهمال الزراعة والعمل في اسرائيل أو الهجرة الى الاردن .

جـ ـ قلة فعالية الدور الذي تلعبه الاجهزة الادارية الزراعية سواء الدوائر أو المكاتب الزراعية الرسمية أو الجمعيات التعاونية الزراعية .

(١) عادل سماره ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

ان الخدمات التي تقدم للمزارعين محدودة جداً ومقتصرة على تقديم النصح والارشاد لوقاية المزروعات من الآفات والامراض ولا تقدم أي نصائح اخرى كاستعمال انواع جديدة من البذور أو العقل أو كمية الاسمدة ومياه الري المثلي الواجب استعمالها . . . الخ .

أما الجمعيات التعاونية الزراعية فلا تزال دون مستوى النهوض بالمسئولية ولا تلعب دوراً فعالا في تحديد اسعار المنتوجات الزراعية او تسويقها أو اجبار المزارعين على زراعة صنف معين أو تصنيف وتدريج ثمارهم . ومن الجدير بالذكر ان مصنع تشميع الحمضيات الوحيد في الضفة الغربية لم يستمر في عمله وقد أغلق أبوابه في عام ١٩٨٠ وذلك بسبب عدم اقبال المزارعين لتشميع حمضياتهم والسبب في ذلك اعتقادهم بان حمضياتهم سوف تباع سواء شمعت أم لا ! . . ومن ناحية علمية فان اعتقاد هؤلاء المزارعين خاطىء لان الحمضيات غير المشمعة لاتكون صالحة في حالات كثيرة للتصدير إلى اسواق الدول العربية البعيدة نسبياً مثل دول الخليج العربي ، وبالتالي فانه يتم تصريفها في الاردن . ونتيجة لكثرة المعروض منها على سبيل المثال عام ١٩٧٩م حوالي ٥٠٦٢٢ طن بالاضافة الى ٤٩٦٩٤ طن انتاج ٢٦ ألف دونم من الاردن[1] فان سعرها سيكون متدنيا ، وبالتالي يقل العائد منها مما يشكل حجر عثرة في العام التالي فلا يجد المزارع مايكفي لشراء مستلزمات الخدمة والعناية بأشجار الحمضيات ، وهنا تبرز احدى محاسن « البيع بالضمان » حيث يطلب المزارع من التاجر دفع جزء من المبلغ المتفق عليه كدفعة مقدمة .

---

(١) كليمانس سوداح ، من أمراض الحمضيات . مقالة في « مجلة المهندس الزراعي » نقابة المهندسين الزراعيين ، الاردن ، العدد ١٦ ، تشرين أول ١٩٨٢م .

٨ ـ المشاكل الفنية الزراعية :

لاشك ان اتباع الوسائل والتعليمات الفنية الزراعية حتى لو كانت على قدر الامكان تؤدي الى تسهيل القيام بالاعمال الزراعية الموسمية واليومية وتعود على المزارعين بفوائد أفضل ، ولكن بعض مزارعي الحمضيات في الضفة الغربية لايتقيدون بذلك ويمكن ملاحظة ذلك مما يلي :

أ ـ عدم التقيد بزراعة أشجار الحمضيات على المسافات الصحيحة : يزرع كل صنف من أصناف الحمضيات على مسافة معينة بين السطر والاخر وبين الشجرة والاخرى ، فالبرتقال على سبيل المثال يزرع على مسافة ٥م×٥م ، أما بعض المزارعين في الضفة الغربية فانهم يقومون بزراعة شجرة اخرى عند تقاطع محوري هذا المربع ، بدلا من أن يزرعوا أربع أشجار فأنهم يزرعون خمس أشجار في مساحة قدرها ٢٥م٢ وذلك حتى يحصلوا على انتاج اكثر . والواقع ان هذا يؤدي الى عرقلة الاعمال الزراعية وصعوبة دخول الالات الزراعية فيما بين الاشجار ويربك أعمال الخدمة وعناية الاشجار .

ب ـ الافات والامراض : تتعرض الحمضيات للاصابة بحشرات وامراض كثيرة أهمها العفن الصمغي البني وعنكبوت صدأ الحمضيات والعنكبوت الاحمر وذبابة البحر الابيض المتوسط[1] وكل هذا يؤدي إلى خفض كمية الانتاج ونوعيته ، وبالرغم من معرفة المزارعين لذلك الا ان بعضهم لايقوم بأعمال مكافحة هذه الآفات والامراض حتى يتحاشوا تكاليف أسعار المبيدات الكيماوية وأجور العمال المرتفعة ، وبذلك يفسح المجال لهذه الافات والامراض أن تفتك بثمار هذه المزارع ، ليس هذا فحسب وانما تشكل هذه

(١) وزارة الزراعة ، البحث العلمي والارشاد الزراعي « الوقاية » ، نشرة شهرية ، العدد ٥٠ ، رام الله ، آب ١٩٧٣م .

المزارع ملاجىء لهذه الافات والامراض حيث تقوم بعد حين بمهاجمة المزارع المجاورة التي قام اصحابها باعمال المكافحة . ولهذا فان اعمال المكافحة هذه يجب ان تتم بصورة جماعية .

جـ ـ طرق الري المستعملة : باستثناء بعض المزارع التي بدأت في السنوات الاخيرة بتطبيق طرق الري بالرشاشات ، فان معظم طرق ري الحمضيات المستعملة في الضفة الغربية تعد من انواع الري السطحي وذلك بالتطويق الحلقي أو الكأسي حول سيقان الاشجار . وكلتا الطريقتين سواء الحلقي أو الكأسي تسيئان كثيراً إلى نمو المجموعة الجذرية والى نظام تهوية التربة ، ومن ناحية أخرى ان طريقة الري بالتطويق الكأسي يؤدي إلى انتقال مرض التصمغ من شجرة إلى اخرى وذلك عن طريق الفطر الذي يسببه والذي ينتقل عن طريق مياه الري .

الاستنتاجات والمقترحات

وهكذا يمكن ملاحظة ان المشاكل الاساسية التي تواجه القطاع الزراعي ليست بكيفية تنميته وتطويره رأسياً (زيادة الانتاج عن طريق تحسين عوامل ووسائل الانتاج في نفس الوحدة الزراعية) ولا بكيفية تنميته أفقياً (زيادة الانتاج عن طريق ادخال مساحات جديدة من الاراضي في حيز الزراعة) فحسب وإنما المشاكل الاساسية الناجمة عن سياسة اسرائيل المستمرة في فرض القيود والاجراءات التي تحد من امكانية تطوير القطاع الزراعي ، فالامعان في المصادرة والاستيلاء على الاراضي والمياه وتسخير القوى العاملة لصالحها لايهدد الزراعة وحدها وانما يهدد مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

ومن خلال تحليل المشاكل والصعوبات يمكن ملاحظة ان نتائجها تصب في قناة واحدة مشتركة وهو ترك المزارعون لاراضيهم والبحث عن أعمال جديدة تحقق لهم دخلا يكفي لاعالتهم وأسرهم سواء كان ذلك العمل في اسرائيل أو الاردن . وفي ذلك خطورة كبيرة بسبب تفريغ الضفة الغربية من سكانها حيث تقع الاراضي فريسة دسمة لاقتناص اسرائيل التي تقوم بتوطين مهاجرين يهود جدد وهي سياستها المرسومة .

ولاشك أن وضع أي علاج لهذه المشاكل لابد ان يكون بالكيفية والوسيلة التي توقف ترك المزارعين لاراضيهم ، ولا يتأتي هذا الا برفع قيمة الدخل من مزارعهم الي حد يسمح باعالتهم وأسرهم . ولتحقيق ذلك يمكن التوصية باتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ الدعم المادي :

لابد من الدعم المادي والذي سيحمل بين ثناياه دعما معنوياً لمزارعي الضفة الغربية ، والهدف من هذا الدعم هو مساعدة المزارعين على أعباء التكاليف والنفقات التي يعانون منها ، أما وجهات هذا الدعم فتكون في المجالات التالية :

(أ) مساعدة المزارعين لشراء عناصر الانتاج كالاسمدة والمبيدات والبذور . . الخ .

(ب) تحسين الاجهزة الادارية الزراعية : وذلك بزيادة الكوادر الفنية فيها في كافة مجالات التخصص ، وتدعيم هذه الاجهزة بالالات الزراعية كالجرارات والمحاريث وآلات الرش الميكانيكية . . . الخ .

(ج) تحسين طرق المواصلات وخصوصاً الطرق الزراعية حتى يسهل نقل

عناصر الانتاج الى المزارع وكذلك لتسهيل نقل المنتوجات الزراعية من المزارع إلى أسواق الاستهلاك ، ومن ناحية اخرى لتسهيل ادخال الميكنة الزراعية الى هذه المزارع .

(د) صيانة الآبار الارتوازية بشراء قطع الغيار والزيوت والوقود وغيرها وذلك لرفع قدرة ضخ هذه الابار لتستطيع تزويد المزارع بكميات مياه الري المطلوبة وعدم الاستسلام بمنافسة آبار المستوطنات الاسرائيلية التي يبلغ معدل قدرة ضخها ٨ أضعاف الآبار العربية كما سبق ذكره . وتعتبر عملية صيانة الآبار هذه من انجح الاجراءات التي يمكن اتخاذها في ظل الظروف السياسية السائدة لان اسرائيل تمنع حفر آبار جديدة كما سبق ذكره . ومن ناحية اخرى فان اتخاذ هذه الخطوة سيكون مشجعا للبدأ في تحقيق النقطة (هـ) أدناه .

(هـ) دعم وتشجيع استصلاح أراضي جديدة وادخالها في حيز الزراعة ، وبالرغم من احتياجاتها في بادىء الأمر الى رؤ وس أموال مرتفعة نسبياً لأنها تتطلب تنظيف الاراضي وتسويتها وشق قنوات الري وطرق مواصلات . . . الخ . لكنها خطوة ضرورية للحد من احتيال اسرائيل على مصادرة اراضي الضفة الغربية تحت ستار القوانين التي تسنها وتبدلها مثلما يحلو لأطماعها .

(و) دعم المشاريع الصناعية الحالية التي تمر في مراحل الافلاس وتقيل عمالها ، وذلك باقامة مشاريع صناعية تقوم على المنتوجات الزراعية مثل تعليب الخضروات وزيت الزيتون ومصنع عصير الحمضيات . . . . الخ . ولاشك ان هذه سيعطي حافزا للمزارعين ، ومن ناحية أخرى ستمتص هذه المشاريع قسما من الايدي العاملة والفنية .

٢ ـ فتح الاسواق العربية :

ان اجراءات الدعم المادي الموصى باتخاذها اعلاه سوف تكون عديمة الفائدة اذا لم تجد المنتوجات الزراعية أسواقاً تصرف فيها ، حيث أن دخل المزارعين المنشود سيتوقف على ناتج بيع هذه المحاصيل الزراعية .

ان كميات المنتوجات الزراعية التي يسمح بتصديرها من الضفة الغربية الى الاردن محدودة كما ذكر سابقا . والحقيقة ان اجراءات التقيد هذه غير ضرورية لأنها لاتؤدي الا الى تضيق الطرق على المزارع وتثبيط طموحه ونشاطه ، وهناك وسائل عديدة للتأكد من ان مصدر هذه المنتوجات من الضفة الغربية وانها ليست من اسرائيل .

فلذلك لابد من رفع القيود المفروضة على منتوجات الضفة الغربية وفتح الاسواق العربية أمامها وعدم تركها لمنافسة المنتوجات الزراعية الاسرائيلية التي تتفوق عليها بالجودة وقلة التكلفة ، ولابد من توفير هذه الحماية لأهم دعائم اقتصاد الضفة الغربية حيث أن المسألة مرهونة بانقاذ شعب ووطن .

ومن ناحية اخرى لابد من حملات توعية شاملة وارشاد زراعي عام لاظهار أهمية العمل الزراعي ولايضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنجم عن هجر الاراضي ، كما يجب حث وتشجيع العمل الجماعي حيث ان مشكلة مصنع تشميع الحمضيات السابق الذكر تدل على عدم وعي وادراك المزارعين لذلك .

وفي غياب السلطة الوطنية في الضفة الغربية فان المسئولية تقع على المجالس البلدية والقروية وممثلي دوائر الزراعة والصناعة والغرف التجارية للاشراف

المـراجع العربيـــة

الكتـــب :

١ ـ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، « الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣م » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الجزء الثاني ، ١٩٧٥م .

٢ ـ د . حسن الخياط ، « الوطن العربي ـ دراسة في السكان والارض والغذاء » مستخرج من حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الثاني ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٣ ـ حسين أبو النمل ، « الضفة والقطاع بين الدمج والالحاق » ، بيروت ، شباط ١٩٧٨

٤ ـ سميه فرحات ، « زيتون فلسطين ومشكلاته » ، مكتب الوثائق والابحاث ، جامعة بيرزيت ، رام الله (بدون تاريخ) .

٥ ـ د . عادل حسن غنيم ، « القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين العالميتين » ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٦ ـ عادل سماره ، « اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع » ، منشورات دار المفتاح الضفة الغربية ، ١٩٧٩م .

٧ ـ عبد الرحمن أبو عرفة ، « الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونيةة » ، القدس ، ١٩٨٠م .

٨ ـ على خليل حمد وآخرون (المترجمون) ، « دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي » ، منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية ، القدس ١٩٨٠ ، (كتاب مترجم) .

٩ ـ عنان العامري ، « التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠م » ، بحث احصائي ، القدس ، ١٩٨٠م .

١٠ ـ عيسى عبد الحميد ، « ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة » ، مركز البحوث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣م .

١١ ـ د . محمود ابو العلا ، « جغرافية العالم الاسلامي ، جامعة الكويت ، الكويت » ، ١٩٨٠م .

١٢ ـ د . هشام قطنا ، « انتاج الفواكه وتخزينها » ، دمشق ، ١٩٧١م .

المراجع الأجنبية :

1. Centrad Bureau of statistics, Statistical Abstract of Israel, No. 23, Jerusalem, 1972.

2.Dajani, sh., short Outline on Agriculture in the West Bank. Bern, 1970.

النشـــرات ، التقارير ، المجلات :

١ ـ الاردن ، النشرة الاحصائية السنوية ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٧م .

٢ ـ كليمانس سوداح ، من امراض الحمضيات ـ مقالة في مجلة « المهندس الزراعي » ، نقابة المهندسين الزراعيين ، العدد ١٦ تشرين أول ١٩٨٢م .

٣ ـ موشيه ليفي ، تقرير رئيس شعبة التخطيط ـ مكتب ضابط الزراعة بالمناطق المحتلة ، عام ١٩٧٦م .

٤ ـ وزراة الرزاعة ـ البحث العلمي والارشاد الزراعي ، « الوقاية » نشرة شهرية ، العدد ٥٠ ، رام الله ، آب ١٩٧٣م .

٥ ـ مؤسسة صامد ، صامد الاقتصادي ـ مجلة شهرية ، السنة الخامسة ، العدد ٤٤ ، تموز (آب) ، عمان ، ١٩٧٣م .

خارطة رقم (١)

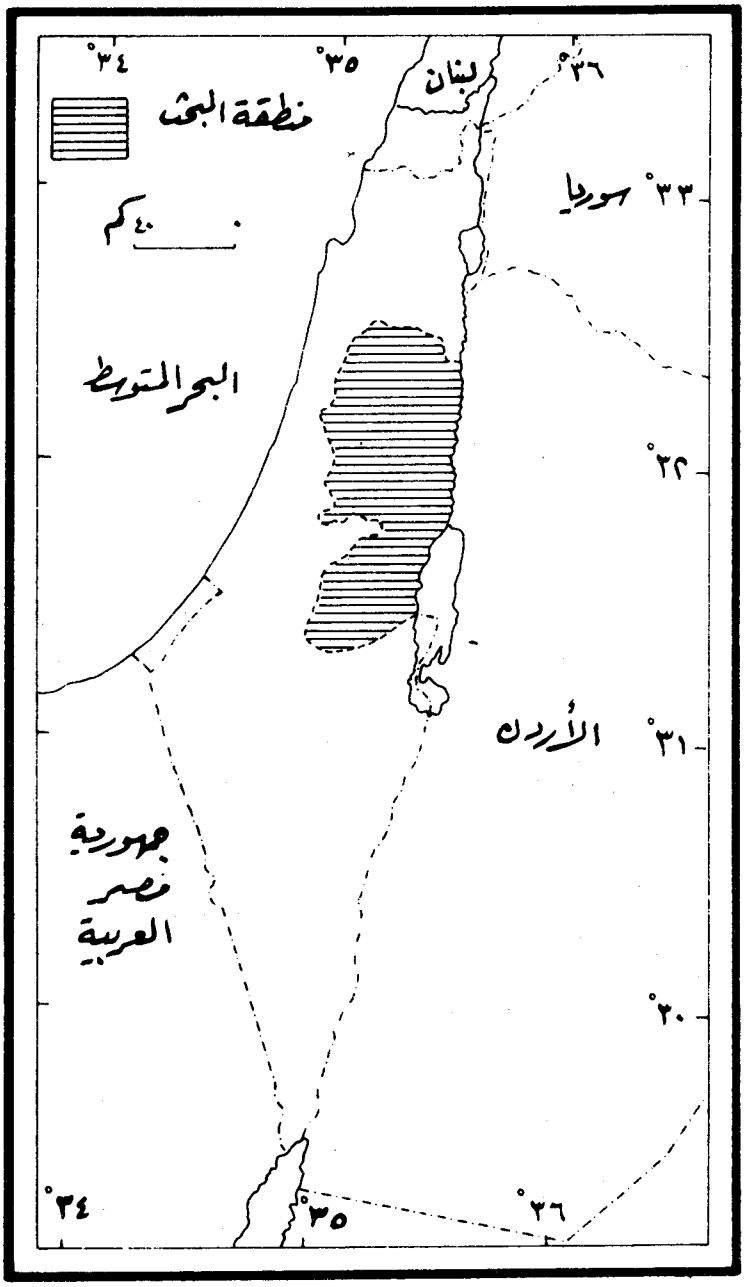

الضفة الغربية - منطقة البحث

خارطة رقم (٢)

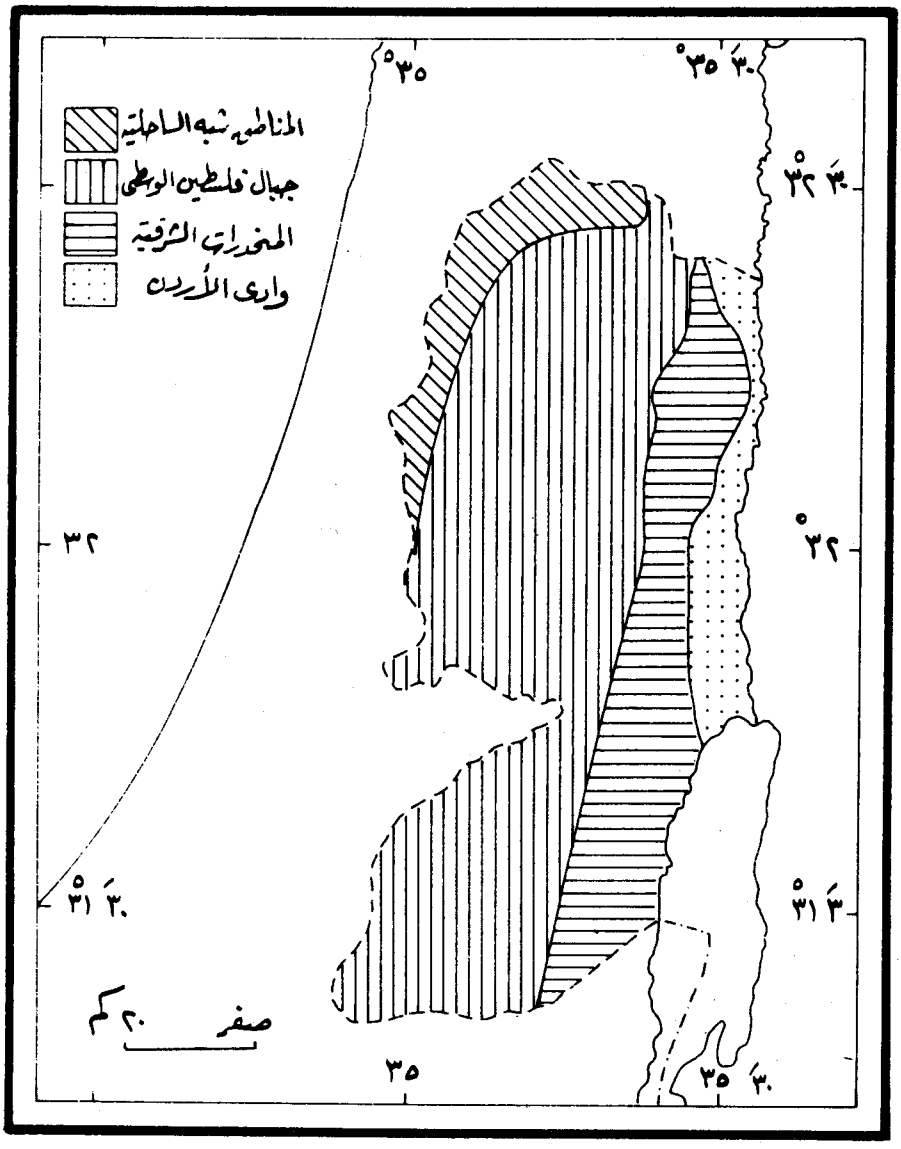

الأقاليم الزراعية

خارطة رقم (٣)

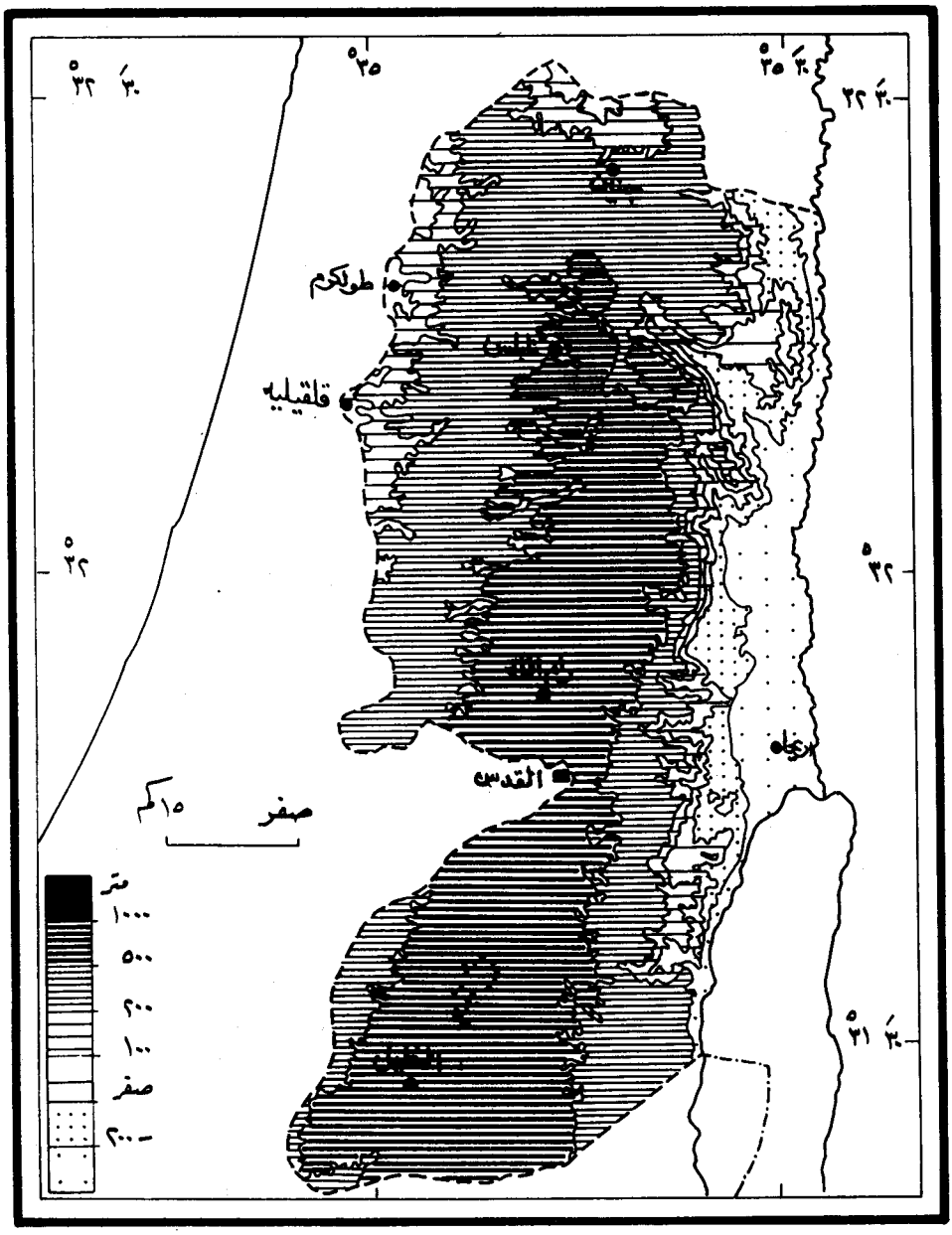

التضاريس

خارطة رقم « ٤ »

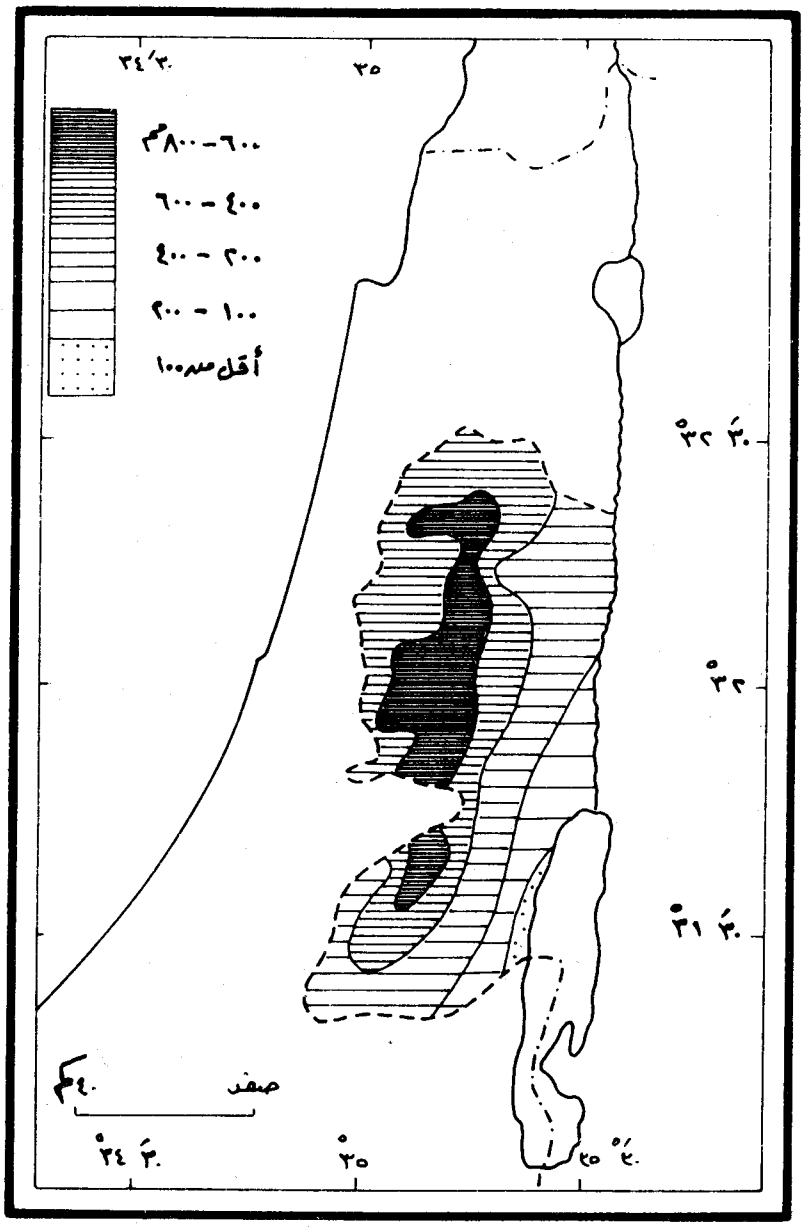

توزيع الأمطار

خارطة رقم (٥)

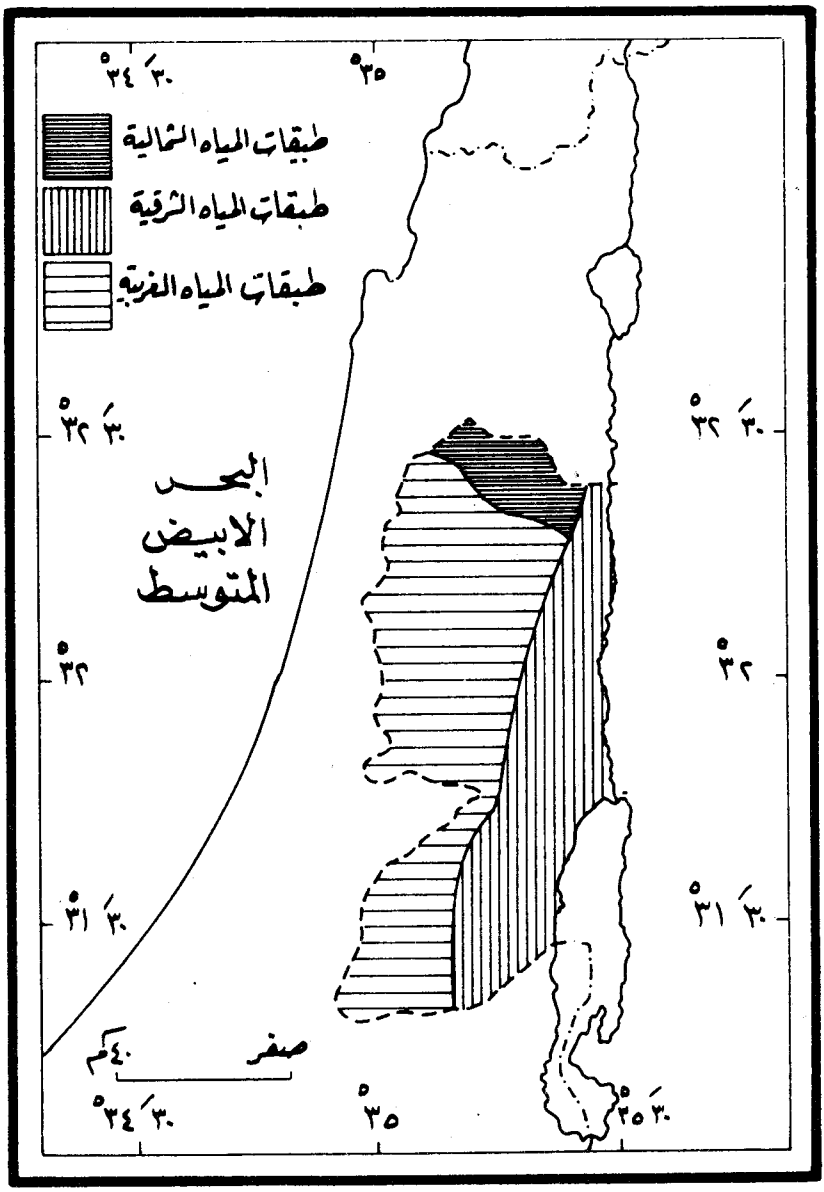

طبقات المياه الجوفية